رئيس الأوبك يعبر عن قلق المنظمة لاستمرار الارتفاع الحاد لأسعار النفط

تخوف من احتمالات تجاوز أسعار النفط سقف الـ ٧٠ دولاراً للبرميل الواحد

أعرب رئيس منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) الدكتور بورنومو يوسيجيانتورو عن قلق المنظمة للاستمرار في ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، ووصولها إلى أرقام قياسية هي الأولى منذ أكثر من ربع قرن، على الرغم من الزيادة الكبيرة في سقف الإنتاج العالمي للنفط. وأكد رئيس الأوبك في بيان صحافي أن مجموع إنتاج الدول الأعضاء في الأوبك وصل إلى ٣٠ مليون برميل في اليوم، بينها ٢ مليون برميل زيادة عن سقف الإنتاج المحدد بموجب الاتفاق الذي توصل إليه وزراء النفط خلال اجتماعهم غير العادي المنعقد في بيروت في الثالث من حزيران الماضي، والقاضي بزيادة الإنتاج على مرحلتين، الأولى، زيادة مليوني برميل في اليوم ابتداءً من الاول من تموز الماضي، والثانية، زيادة نصف مليون برميل في اليوم ابتداءً من الأول من آب الماضي. ورفض رئيس الأوبك مجدداً اعتبار الزيادة الإضافية خرقاً للحصص الإنتاجية المخصصة للدول الأعضاء بل رسالة تؤكد التزام المنظمة بتعهداتها في تأمين الإمدادات النفطية، كما تؤكد حرصها على استقرار السوق وتوازن الأسعار. وأشار الدكتور يوسجيانتورو وهو وزير الطاقة والمعادن في إندونيسيا إلى أن غالبية الدول المنتجة للنفط من خارج الاوبك تنتج بدورها بأقصى طاقاتها.

وأوضح رئيس الأوبك والذي يتولى كذلك منصب الأمين العام أن قائمة جرد الحسابات ذات الصلة بحجم الطاقة النفطية الفائضة أو الاحتياطية لدول المنظمة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لمعرفة حجم الإنتاج الاضافي الذي يمكنها ضخه إلى السوق في المرحلة المقبلة. وأعرب عن اعتقاده بأنه يوجد لدى الأوبك قدرة على إنتاج مليوني برميل في اليوم، وهو ما تطبقه الآن، مشيراً في هذا السياق إلى أن المملكة العربية السعودية تنتج حالياً بأقصى طاقاتها. وأكد الدكتور يوسجيانتورو أن قراراً بهذا الشأن سيعكف وزراء النفط والطاقة والمعادن في الدول الاعضاء على مناقشته خلال اجتماعهم العادي المقرر انعقاده في فيينا في ١٥ ايلول المقبل، والذي سيحضره مندوبون عن الدول الرئيسة المنتجة للبترول من خارج الأوبك. وبهذه المناسبة، دعا رئيس الأوبك مجدداً الدول المنتجة للبترول من خارج الأوبك، وخصوصاً تلك التي تملك قدرات احتياطية إلى الاستعداد لزيادة إنتاجها من النفط في المرحلة المقبلة. كما شدد على ضرورة تكثيف الجهود وحشد الطاقات من أجل الحد من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. وأعرب عن اعتقاده بأن الارتفاع الحاد لأسعار النفط ليس في مصلحة أحد. ورأى أن الارتفاع الحاد بأسعار النفط لا يعود لعوامل أساسية مثل نقص في الامدادات أو اختلال في العرض والطلب، بل يعود للاختلاف في تحديد نوعية ومواصفات البنزين والمحروقات بين ولاية وأخرى في الولايات المتحدة.

ويلاحظ المراقبون أن رئيس الأوبك لم يشر من قريب أو بعيد هذه المرة إلى العوامل الخارجية وأبرزها ما يسمى بـ (العوامل الجيو/سياسية) واستمرار التوترات الإقليمية والدولية، وتفاقم الاشتباكات المسلحة في منطقة النجف، اضافة إلى احتدام المضاربات في الأسواق العالمية، والرسوم الباهظة التي تفرضها حكومات الدول الصناعية المستهلكة للنفط، والانخفاض المستمر في القيمة الشرائية للدولار الأميركي. وكانت أسعار النفط سجلت في بداية هذا الاسبوع ارقاماً قياسية في الارتفاع، حيث تجاوز سعر النفط الأميركي الخام والخفيف سقف الـ ٤٨ دولاراً للبرميل الواحد، في حين وصل سعر خامات سلة نفط الأوبك إلى ٤٤,٧٠ دولار للبرميل الواحد. ويتوقع عدد من المراقبين والمحللين أن تواصل أسعار النفط ارتفاعها بشكل مطرد خلال النصف الثاني من العام، في ظل مخاوف تجتاح أوساط المتعاملين في قطاع الصناعة النفطية والأسهم والبورصات العالمية من ارتفاع أسعار البترول إلى ما فوق الـ ٧٠ دولاراً للبرميل الواحد. وفي هذا السياق، فقد حذر عدد من الخبراء الكوريين في شؤون النفط بينهم كيم يونغ مان الباحث في المركز الكوري لشؤون التمويل الدولي من مخاطر حدوث أزمة نفطية عالمية خانقة على غرار الأزمة التي وقعت في عام ١٩٧٣ عندما استخدم النفط كسلاح رمزي للضغط في المعركة ضد إسرائيل. ولكن وزير المالية والاقتصاد الوطني في الجمهورية الكورية كيم غوانغ ليم استبعد حدوث مثل هذا السيناريو المبالغ فيه وقال: (ينبغي علينا أن لا نطلق الاحكام والتكهنات المخيفة جزافاً، وعلينا أن ننتظر لنر اتجاهات الأسعار في غضون الأيام والأسابيع القليلة المقبلة).

وعلى صعيد ردود الفعل العالمية، تحاول حكومة الفليبين الحذو حذو الشركات النفطية من خلال اتخاذ جميع التدابير لكبح جماح أسعار البيع للبنزين والمشتقات البترولية بالمفرق للمستهلكين العاديين. في غضون ذلك أخذ خبراء في شؤون النفط في تايلاند يتساءلون بقلق عن فحوى ونتائج قرار الحكومة التايلندية للحصول على منحة لدعم ميزان الطاقة. في حين أعربت جريدة (الأمة) الصادرة في بانكوك عن اعتقاد قوي مفاده أن التمسك بتحمل فروقات الأسعار والنفقات الباهظة لمحروقات الديزل المنتج محلياً هي سياسة فاشلة وستؤدي إلى تداعيات وانعكاسات خطيرة، لأن أسعار النفط في العالم تتحكم بها قوى عالمية مهيمنة على قطاعات النقل والتكرير والتصنيع والأسهم. ونسبت الصحيفة إلى مسؤول نفطي تايلندي كبير لم تكشف النقاب عن اسمه قوله: ينبغي على الحكومة أن تتنازل عن سياستها الخاصة بالتحكم الجائر بأسعار النفط المحلي والمستورد، وتبادر إلى تبني نظام إداري متوازن. كما ينبغي على بنك تايلاند الوطني أن يعتمد سياسة عائمة، وخصوصاً فيما يتعلق بتسعير العملة التايلاندية الباث. وأشارت صحيفة (الأمة) إلى أن أسعار الأسهم والبورصات ذات الصلة بالطاقة تأثرت بشكل سلبي بالارتفاع الحاد بأسعار النفط في السوق العالمية.

في غضون ذلك، أكدت مصادر مطلعة لدى الأوبك، أن الدول الأعضاء والأجهزة المعنية في الأمانة العامة للمنظمة بذلت وتبذل كل ما بوسعها من أجل تحقيق استقرار السوق وتوازن الأسعار. ونسبت شبكة المعلومات في منظمة (الطاقة والبترول) التي تتخذ من طهران مقراً لها إلى وزير البترول الإيراني بيجان نمدار زنغانة قوله أن عوامل السوق الأساسية لم تلعب أي دور لكبح جماح ارتفاع أسعار النفط الذي سببته عوامل التوتر الأمني والسياسي في المنطقة. وأعرب الوزير زنغانة عن اعتقاده بأن الارتفاع الحاد بأسعار النفط أثرّ بشكل سلبي على العمليات القائمة في تطوير قطاع الصناعة البترولية. وأشار إلى أنه بقدر ما تكون أسعار النفط مرتفعة، بقدر ما تتأثر برامج وعمليات تطوير حقوق النفط. ولكن وزير النفط الإيراني استدرك قائلاً: مما لا شك فيه أن ارتفاع أسعار النفط قد يكون لمصلحة إيران، ولكن على المدى القصير.

من جهة ثانية، نسبت وكالة أنباء (أوبكنا) التي تصدرها الدائرة الإعلامية في الأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى حسين كاظم بور أردابيلي محافظ إيران لدى المنظمة قوله إن منظمة الأوبك لا تستطيع عمل أي شيء من أجل كبح جماح ارتفاع الأسعار، بعدما فعلت كل ما بوسعها، مشيراً إلى أن المنظمة تضخ ٢,٨ مليون برميل في اليوم زيادة عن سقف الانتاج المحدد لها. وحذر حسين أردابيلي وهو مرشح إيران لشغل منصب الأمين العام لمنظمة الاوبك إلى جانب مرشحي الكويت الدكتور عدنان شهاب الدين ومرشح فنزويلا سيلفا كالديرون، حذر من تدهور حاد بأسعار النفط، وذلك نتيجة لضخ المنظمة ٢,٨ مليون برميل عن سقف الانتاج المحدد لها. وبعدما أعرب محافظ إيران عن اعتقاده بأنه لا توجد هناك حاجة لزيادة الإنتاج، اكتفى بالقول: هذه المنظمة اثبتت بأنها لا تستطيع عمل أي شيء في المرحلة الراهنة، ولذلك فإن الأسعار ستواصل الارتفاع بدون الأخذ في الاعتبار العوامل الأساسية الفاعلة في استقرار السوق وتوازن الأسعار وهي المواءمة بين العرض والطلب على النفط. وشدد أردابيلي على القول بأن التطورات السياسية والعسكرية الراهنة في المنطقة تعتبر من أبرز الأسباب الكامنة، الارتفاع الحاد الحاصل بأسعار النفط.

في غضون ذلك، لا تزال صادرات العراق من النفط منخفضة إلى النصف بسبب استمرار وتيرة العنف والاشتباكات المسلحة. وأشارت مصادر مطلعة إلى أن العراق يصدر قرابة ٩٠٠ ألف برميل في اليوم من ميناء العراق في البصرة، في حين لا يزال التصدير متوقفاً إلى ميناء كيهان التركي بسبب تعرضه لعملية تخريب. وجدير بالذكر أن الطاقة النفطية الإنتاجية المتوقعة للعراق تراوحت ما بين ١,٨ مليون ومليوني برميل في اليوم بما فيها الكمية المحددة للاستهلاك المحلي والتي تصل إلى ٧٠٠ ألف برميل في اليوم.

محافظ إيران في الأوبك يحذر من تدهور الأسعار نتيجة للزيادة الكبيرة في الإنتاج

العراق واحتياطي امريكا يرفعان اسعار النفط

ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات قياسية متأثرة بتعطل الصادرات العراقية واستمرار الولايات المتحدة في بناء مخزونات الاحتياطي الاستراتيجي، وهو الأمر الذي دفع مسؤولا إيرانيا إلى أن يبدي مخاوف من أن تؤدي زيادة المخزون إلى انهيار الأسعار في نهاية المطاف.

وبلغ سعر سلة أوبك٤٥,٤ دولار للبرميل متجاوزا مستوى ٤٠ دولارا للمرة الأولى منذ بدأ العمل به في عام ١٩٨٦، رغم أن دول المنظمة تنتج أكبر معدل منذ عام ١٩٧٩، فيما بلغ سعر الخام الأمريكي نحو ٤٨,٩٩ دولار للبرميل. ويتجاوز سعر سلة أوبك الحد الأقصى للنطاق السعري المستهدف للمنظمة بين ٢٢ و٢٨ دولارا للبرميل منذ بداية العام الحالي.

ومن ناحية أخرى قال المندوب الإيراني الدائم لدى أوبك حسين كاظمبور أردبيلي إن المخزونات التجارية تتزايد بسرعة، وأن واشنطن مستمرة في زيادة المخزونات الاستراتيجية الأمر الذي يهدد أسعار النفط. وأضاف أن بلاده قلقة من أن تزيد ثلاثة فصول متتالية من زيادة المخزونات من الضغوط على الأسعار في نهاية الأمر.

وأشار إلى أنه توجد محاولة أمريكية لبناء احتياطي استراتيجي عند المستويات الحالية للأسعار بسبب عدم الاستقرار البادي في منطقة الشرق الأوسط في عيون الإدارة الأمريكية.

ومن جهته قال سبنسر أبراهام وزير الطاقة الأمريكي إن بلاده ستواصل تكوين احتياطي النفط الاستراتيجي رغم أسعار النفط المرتفعة إلى مستويات قياسية. وأضاف أنه من البديهي أن يستخدم الاحتياطي إذا حدث تعطل حاد في إمدادات النفط وهذا لم يحدث.

وعلى صعيد متصل قالت مصادر نفطية إن العراق صدر كميات محدودة من النفط عبر موانئه الجنوبية بعد يوم من توقف عمليات الضخ (لأسباب أمنية) إثر تهديدات وجهتها مليشيات بمهاجمة المنشآت النفطية.

وقال مصدر في ميناء التحميل في البصرة إن معدل الصادرات انخفض إلى ٣٥ ألف برميل في الساعة بعد أن كان ٨٠ ألف برميل في الساعة. وفي ميناء خور العمية أكد مصدر آخر رفض الكشف عن اسمه أنه تم تحميل كميات محدودة من النفط دون أن يعطي مزيدا من التفاصيل عن الكميات.

من ناحية أخرى أكد ايان كلوني المتحدث باسم الجيش البريطاني في البصرة أن الصادرات النفطية العراقية لم تتوقف، لكنها تدنت بسبب أنابيب النفط التي لا تعمل إلا بطاقة تبلغ ٦٥٪ من طاقتها الحقيقية.

ارتفاع تقييمات الطلب العالمي على النفط

أعلنت الوكالة الدولية للطاقة أنها رفعت تقييمها للطلب العالمي على النفط مما قضى على آمال حدوث انخفاض وشيك لأسعار النفط.

وقالت الوكالة في تقريرها الشهري للأسواق إن الطلب على النفط وصل إلى ٨٢,٢ مليون برميل يوميا مرتفعا بذلك ٧٥٠ ألف برميل عما كان معتقدا من قبل.

ويعني هذا الارتفاع أن الطلب اليومي على النفط قد زاد بمقدار ٢,٥ مليون برميل يوميا هذا العام.

ويعتقد المحللون أن السبب في ارتفاع الطلب على النفط يرجع إلى زيادة الاستهلاك بسبب تعافي الاقتصاد الأمريكي وإزدهار الاقتصاد الصيني.

وأضافت الوكالة التي تم تأسيسها قبل ثلاثين عاما لتقديم استشارات للدول المستهلكة للبترول أن الطلب العالمي على النفط سيرتفع نحو ١,٨ مليون برميل العام القادم ليصل إلى ٨٤ مليون برميل يوميا.

كما أشارت الوكالة في تقريرها إلى أن الطاقة الإنتاجية لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) سترتفع الى ٤٠٠ ألف برميل يوميا هذا العام و٧٠٠ ألف برميل إضافي في اليوم عام ٢٠٠٥.

وأوضح التقرير أن الوكالة لا تتوقع انخفاض إمدادات النفط الروسية رغم المخاوف الحالية بشأن مستقبل شركة يوكوس المسؤولة عن خمس إنتاج البلاد من النفط.

وكانت المخاوف بشأن احتمال إجبار يوكوس على تعليق إنتاجها النفطي بسبب النزاع الضريبي مع الحكومة قد ساهمت في الموجة الأخيرة من ارتفاع السعر النفط.

وصرح الدكتور فاتيه بيرول كبير الاقتصاديين بالوكالة لبي بي سي نيوز أونلاين الأسبوع الماضي بأن نمو الاقتصاد سيشهد تباطؤ في حال عدم انخفاض أسعار النفط.

اسواق النفط العالمية بين النار والدخان

(-- (CNNتعاني أسواق النفط العالمية توترا شديدا مع تجاوز سعر البرميل حافة الـ٤٩ دولارا، بعد أن سجل أعلى نقطة له منذ ٢١ عاما.

رئيس منظمة أوبيك بورنومو يوسفيانتورو، أعلن أن إمكانات المنظمة للتهدئة الفورية للسوق محدودة، معتبرا أن (الأسعار مرتفعة جدا، وليس هناك إمدادات إضافية).

وارتفعت أسعار النفط الخام الأمريكي ٤٢ سنتا لتصل الى ٤٩,٢٤ دولار للبرميل الواحد، مسجلة السعر الأعلى منذ البدء بالتداول بها في بورصة نيويورك عام ١٩٨٣ .

وقفز خام برنت في لندن ٤٧ سنتا ليصل الى ٤٦,٤٠ دولار للبرميل.

كما وصل التداول الألكتروني في آسيا للخام الأمريكي الخفيف الى ٤٥,٧٣ دولار للبرميل.

وقال رئيس منظمة أوبيك إن الدول الأعضاء في المنظمة لا تملك انتاجا إضافيا لمد السوق بشكل فوري وخفض الأسعار.

وأشار الى ما قاله وزير النفط السعودي علي النعيمي (إن بإمكان السعودية رفع إنتاجها ولكن ليس بشكل فوري).

من جانبه، اشار نائب رئيس شركة الإستشارات النفطية Per-vin&Gertz لـ (CNNالى أن احتمال ارتفاع أكبر لأسعار النفط سيكون مرتبطا في وقوع ضربة إرهابية أو أي خلل في الإمدادات.

واستطرد أنه (بما أن مصادر الإمدادات النفطية تتراوح بين

كل من فنزويلا ونيجيريا وروسيا والشرق الأوسط، فإن (الفرص مفتوحة) أمام كل أنواع الخلل.

وأكد أن احتمال تجاوز سعر البرميل لحافة الـ٥٠ دولارا، سيشكل كارثة تترك آثارها النفسية الكبيرة.

وتأتي هذه التطورات العالمية، في ذات الوقت الذي اعلن فيه عن تعرّض خطوط أنابيب البترول في العراق الى هجوم مسلح.

وتسبب الهجوم في تعطل عمليات ضخ كانت محتملة قريبا من حقول البترول في كركوك بشمال العراق إلى ميناء جيهان التركي.

وقد تعرض هذا الخط مرارا لأعمال تخريب، غير أنه يضخ عادة حصة محدودة من إنتاج البترول العراقي، تبلغ ٢٥٠ ألف برميل يوميا. بينما يصل حجم إنتاج حقول النفط جنوب العراق إلى حوالي ١,٨ مليون برميل يوميا.

الغموض يكتنف مستقبل السوق النفطية

باتت التصريحات الصادرة عن اصحاب الكلمة في السوق النفطية الواقعين تحت الضغوط تلقي بظلالها على الاسعار ولم تعد السعودية ومنظمة اوبك غريبتين عن هذه اللعبة.

وبتتبع الشهور الماضية يرى بعض المراقبين ان جل التصريحات لوسائل الاعلام مشوشة في احسن احوالها ومحرضة سياسياً في اسوئها.

وقد تردد في وسائل الاعلام التصريح الاخير الذي صدر عن الحكومة السعودية بنية رفع انتاجها بمعدل ١,٣ ملون برميل يومياً وذلك لتخفيف الضغط على اسعار السوق، ومع ذلك ظل التصريح مشوباً بالضبابية.

وقد صرح وزير النفط علي النعيمي بأن المملكة على استعداد لتلبية احتياجات شركات النفط العالمية اذا كانت (هذه الشركات) في حاجة الى حجم اضافي.

لكن هل يعني ذلك ان السعودية ستقوم بإنتاج ١,٣ مليون برميل يومياً؟

وبلا شك فإن الاحتمال الاول هو الجدير بالصفقة الصحفية واطلاقها لوسائل الاعلام العالمية لانه من الجانب النظري تستطيع السعودية انتاج كميات ضخمة في ضوء الـ ٣٠ مليار برميل من الاحتياطي المؤكد السعودي.

تحاول السعودية ان تخمد نار الاسعار المشتعلة في خطوة تسبق انتخابات تشرين الاول الامريكية مستخدمين كافة الاوراق.

وقد جاء البيان السعودي متزامناً ليلقي بظله على البيان الذي اطلقته الوكالة الدولية للطاقة وكانت القراءة التي اطلقتها تقارير الوكالة الدولية للطاقة عن السوق النفطية غير مطمئنة حيث ارتفع الاستهلاك العالمي ٢,٤ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٤ وهذا في عام واحد فقط. ومن المتوقع ان يرتفع الانتاج في عام ٢٠٠٥ بحجم ١,٨ فوق ذلك أي ما يعادل ٤,٢ ملايين برميل اضافي في غضون ٢٤ شهراً.

اذن اين الاستعداد السعودي بتزويد ١,٣ مليون برميل لتتوافق مع المعادلة؟ ولماذا يطلقون هذه الفكرة لوسائل الاعلام قبيل تقرير الوكالة الدولية للطاقة بساعات؟ هل هي مصادفة؟

تعهدات غامضة

في الثالث من حزيران اعلنت اوبك ارتفاعاً في الانتاج بمعدل مليون برميل يومياً بدءاً من تموز اضافة الى ٥٠٠ الف ابتداءً من آب غير ان الفترة انتهت ولم تتوقف الاسعار عند السعر البالغ ٣٨ ولاراً، ولم تنخفض بل ارتفعت لتقترب من ٥٠ دولاراً.

وقال المتحدث باسم وزير النفط الاندونيسي للصحف العالمية ان اوبك كانت تنتج بمعدل مليوني برميل يومياً فوق السقف المتفق عليه، ويجب الا يعتبر ذلك خرقاً لاتفاقية الانتاج بل هو امر ايجابي في ظل ظروف السوق الراهنة.

تجاوز الحصص

ووفقاً لاوبك نفسها فإن اعضاءها يقومون باختراق الحصص حيث يقولون انه (لا ينبغي ان يعد هذا الامر خرقاً لاتفاقية الانتاج) ويقولون انهم ينتجون اكثر مما اتفق عليه.

لذلك هل يمثل بيان حزيران بزيادة ٢,٥ مليون برميل يومياً خرقاً للحصص واذا كان الامر كذلك فهذا يعني ان اوبك لديها كميات ضخمة غير معلنة مسبقاً، ام هل يعني ذلك ان اوبك كانت تضيف فعلاً ٥٠٠ الف برميل يومياً الامر الذي يشكل قلقاً اكثر للاسواق.

يذكر ان السعودية في بداية العام طالبت بزيادة انتاجها بمعدل ٨,٥ ملايين برميل وغداة طلب تقدمت به مجموعة الثماني بزيادة الانتاج في نهاية شهر ايار صرح وزير النفط السعودي بأنه يتعين انتاج ٦٠٠ الف برميل اضافي.

وبهذا سيبلغ الانتاج السعودي ٩,١ ملايين برميل يومياً وقد جاء ذلك بعد تصريح سعودي في الآونة الاخيرة بزيادة اخرى تبلغ ١,٣ مليون برميل.

وهذا يقود السعودية الى انتاج ما دون ١٠,٥ ملايين برميل وهو الحد الاقصى الممكن للانتاج وفقاً لما اقره الجميع ومن بينهم ارامكو السعودية.

صراعات

اين مصير الزيادات في الانتاج التي اعلنت في الثالث من حزيران وفي أي زاوية سيترك الاعتراف باختراق الحصص؟ هل نصدق ان السعودية لم تساهم في زيادة انتاج اوبك؟ اذن من؟

وقال (بورس افرز) المحلل في الشؤون النفطية: ان زيادة الطلب على النفط اخذهم على حين غرة، واضاف انه اذا كانت الوكالة الدولية للطاقة محقة واستمر الطلب في الازدياد ليصل ١٠,٥ مليون خلال السنوات الخمس القادمة فسيترتب على ذلك ايجاد سبعة ملايين اخرى في المنطقة، وهذا سيكون بمثابة صراع حقيقي، غير انه في غضون السنوات الخمس الماضية لم تحسن الوكالة تقدير الطلب.

والان بما ان الاسعار حطمت الرقم القياسي (وهو ٤٧ دولاراً) فسيبقى البيان الاخير للوكالة في الثامن عشر من آب اكثر صعوبة للعلاج.

ويقولون ان الانتاج ازداد بمعدل ٥٩٩ الفاً في تموز.فلماذا يعلنون ازدياد الانتاج بمعدل مليوني برميل منذ بدء تموز ثم يقولون الان انه كان فقط ٥٩٩ الفاً.

السوق المتقلبة

في ظل هذه التناقضات في التصريحات ليس عجيباً ان تبقى الاسواق متقلبة.

وما زالت التقديرات الخاصة باحتياطي النفط السعودي غامضة حيث قال مدير شركة ارامكو عبد الله جمعة انه يبلغ ٢٦٠ مليار برميل، غير ان المدير السابق لها المتقاعد توأ قال انه يبلغ ١٣٠ ملياراً، واضاف جمعة انه قد يصل الاحتياطي الى ما بين ٣٤٠ و ٣٦٠ ملياراً في المستقبل القريب.

واذا صح ما يدعيه فليس هناك ما يستدعي القلق ولكن مهما صرحت ارامكو او دول اوبك بأنه ليست هناك مشكلة فستبقى معضلة جوهرية وهي ان السوق قد تنزع الثقة عنهم.